

تكتسب قرارات المنظمات الدولية أهميتها من السمة الأساسية للمجتمع الدولي في وضعه المعاصر وهي انتشار المنظمات الدولية بكافة أنواعها بحيث شملت بنشاطها كافة مجالات الحياة الدولية بحيث تجاوزت في عددها عدد الوحدات الإقليمية المتمتعة بوصف الدولة في صورته الراهنة قانون الدول فحسب بل قانونها وقانون المنظمات الدولية خاصة بعد استقرار الرأي أخيراً على الاعتراف لهذه الكائنات الجديدة بالشخصية القانونية الدولية. وبصرف النظر عن الخلاف الفقهي حول مدى اعتبار قرارات المنظمات الدولية مصدراً لقواعد على خلفية أن بعض الشراح يرى أن قرارات المنظمات الدولية التي تتضمن أحكاماً قانونية يتولد عنها التزامات دولية تعتبر مصدراً جديداً من مصادر القانون الدولي بينما ينكر آخرون هذه الصفة على تلك القرارات بحجة أنها صادرة عن أجهزة سياسية لحل منازعات ذات طابع سياسي لا تصلح لخلق القواعد الدولية فضلاً عن المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لم تشر إليها باعتبارها أحد مصادر القانون الدولي كما أن مفاهيمها تنقصها الصياغة القانونية المطلوبة إذ يتضمن تعريفها ومفهومها عناصر مختلفة ومتعددة من قانونية صرفة إلى سياسية بحتة مروراً ببقية العوامل الاقتصادية والاجتماعية. كما أن وصف الإلزام المقترن بها إنما ينبع من المعاهدة المنشئة للمنظمة وعليه فلا يعدو تطبيقها أن يكون تطبيقاً لتلك المعاهدة التي تعد مصدر صلاحيتها لإنتاج آثارها ومن ثم لا تعتبر مصدراً كما لم تنص المادة 21 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على اعتبارها كمصدر للقانون الواجب التطبيق أمامها وهو ما يدفع إلى التساؤل بإمكانية التذرع بهذا السكوت لنفي صفة المصدر عنها كما وقع في مجال القانون الدولي العام ومد ذلك إلى القانون الدولي الجنائي؟ سبق وأن وضحنا بأن كل من المادتين 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والمادة 21 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لم يوضعا لبيان مصادر القانون الدولي العام وكذا القانون الدولي الجنائي ومن ثم فسكوتهما على إغفال ذكر قرارات المنظمات الدولية ضمن المصادر التي يستقي منها القانون واجب التطبيق أمام المحكمتين لا يعني بأي حال عدم اعتبار هذه القرارات من ضمن ففي إطار القانون الدولي العام فإن الرأي المستقر هو اعتبار قرارات المنظمات الدولية والتي يمكن تعريفها على أنها الأعمال القانونية الصادرة عن هذه المنظمات بهدف منح المخاطبين بها بعض الحقوق وتحملهم بمجموعة من الالتزامات من بين مصادر القاعدة القانونية وقد جاءت حجج المؤيدين لاعتبار قرارات المنظمات الدولية كمصدر لقواعد القانون الدولي كرد على حجج المعارضين حيث أنه من الرد على أن وصف الإلزام المقترن بها إنما ينبع من المعاهدة المنشئة للمنظمة وعليه فلا يعدو تطبيقها أن يكون اجآثارها يرد الدكتور محمد سامي عبد الحميد إلى أنه ليس هناك ما^٤ لاحتيتها لإنت^٤ در ص^٤ تطبيقاً لتلك المعاهدة التي تعد مصدراً يمنع من أن يعتمد أحد المصادر في وجوده على مصدر آخر أعلى منه دون أن يطعن ذلك في تميز كل منهما عن الآخر، الاعتراف للمعاهدة بوصف المصدر إنما يرجع إلى القاعدة العرفية القائلة بوجود الوفاء بالعهد وعل ذلك لم يقل أحد بأن المعاهدات ليست بالمصدر المستقل للقاعدة الدولية، وكذلك الأمر في الأنظمة القانونية الوطنية حيث يتم الرجوع إلى النص على ذلك في الدستور ولم يتم إنكار صفة المصدر المستقل كما أن عدم نص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية عليها كمصدر بصددها تعد مصادر القانون الدولي العام، فإن الأمر لم يكن مقصوداً وأملته ظروف تاريخية لازمت إعداد مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة حيث لم يتوقع واضعوا النص أن تكون مصدراً رسمياً من مصادر القانون الدولي في ظل سيطرة فكرة السيادة المطلقة، ولم تكن الدول تقبل بوجود مصدر خارج كما أن المنظمات الدولية لم تكن قد انتشرت وتعددت ولم يكن لقراراتها وأهميتها عدية وعملية كما أن عدم وجودها ضمن المادة 38/م يعيق المحكمة عن تطبيق قرارات صادرة عن إحدى المنظمات الدولية في أكثر من حالة باعتبارها مصدراً للقانون الدولي العام. ومن ثم باتت قرارات المنظمات الدولية أو الكثير منها مصدراً رسمياً مكتوباً من مصادر القانون وهذا راجع إلى الازدهار الكبير الذي عرفته ظاهرة التنظيم الدولي منذ الحرب العالمية الأولى دفع إلى أن تساهم قرارات المنظمات الدولية بقدر كبير في إنشاء قواعد القانون الدولي العام وإن لم يرد ذكرها ضمن المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ويستوي في مفهوم القرار حسب هذا الرأي كل من القرار الملزم قانوناً كما يشمل أيضاً التوصية متى قبلتها الدول، ينزع عن هذه الأخيرة صفة الإلزام القانونية ويحتفظ بها فقط لمجرد قيمة أدبية أو أنها مجرد نصيحة أو ووجد في الواقع أن قرارات المنظمات الدولية تتميز عن التوصيات الصادرة عنها والتي يمكن تعريفها على أنها الأعمال القانونية التي تقترح على المخاطبين بها التصرف على نهج معين بصددها ومن ثم يبدو الفارق بين التوصيات والقرارات حيث يكمن في الطابع الملزم للأولى وغير إلا أنه لا يمكن الاحتجاج بالطابع غير الملزم للتوصيات للجزم بأنها لا تعتبر مصدراً للقانون الدولي العام لأنها تكشف في أحيان كثيرة عن قواعد قانونية دولية مستقرة الأمر الذي يفرض اعتبارها مصدراً ولو غير مباشر لقواعد هذا القانون، وفي إطار القانون الدولي الجنائي فإن العمل الدولي يشير إلى تمتع قرارات المنظمات الدولية بأهمية خاصة. فقد أنشأت

المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وكذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكان لقرارات المجلس تأثير كبير في الأحكام الصادرة عن هاتين المحكمتين ونجد أن المادة 13/ب من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تمنح مجلس الأمن متصرفاً طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، السلطة في أن يحيل إلى المحكمة الحالات التي يبدو فيها أن جريمة دولية أو أكثر من الجرائم الداخلة في نطاق اختصاص المحكمة قد ارتكبت. وعلى الرغم من هذا الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن في إطار القانون الدولي الجنائي فإن المجلس لا يمكن أن يكون مشرعاً جنائياً للجماعة الدولية فهو لا يستطيع بقرار منه خلق جرائم دولية وإنما قد يساهم بقراراته في الكشف عن القواعد القانونية الحاكمة لجرائم موجودة بالفعل بالإضافة إليها مننوع مختلفة، كما أن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تساهم دون الدخول هنا في مناقشة مدى إلزاميتها في تعريف الكثير من الجرائم الدولية وحسبناً أن نشير في هذا الشأن إلى قرارها رقم: 3314 الصادر في 14 ديسمبر 1974 والمتعلق بتعريف والذي يساهم دون شك في إنشاء وتفسير والكشف عن بعض القواعد القانونية المنظمة لجريمة العدوان كما أن قرارات بعض المنظمات الدولية المتخصصة تساهم في تفسير وتوضيح بل وخلق القواعد القانونية الحاكمة للجرائم الدولية المتصلة بمجال تخصصها وقرارات وتوصيات المنظمة الدولية التي تلعب دوراً كبيراً من حيث كونها مصدراً لقواعد القانون الدولي المستهدفة تأمين الملاحة الجوية الدولية ومن ثم مصدراً للقواعد الدولية المستهدفة تحقيق وإلى جانب منظمة الطيران الدولي التي تلعب دوراً في إنشاء هذه القواعد وتجريم بعض الأفعال التي ترتكب على متن الطائرات وفي المطارات، منظمة الصحة العالمية من خلال توصياتها التي تعتبر مصدراً لقواعد القانون الدولي المستهدفة مكافحة المخدرات، ومن ثم يرى بأن توصياتها تلعب دوراً في مكافحة الجريمة ذات الطبيعة الدولية كونه يعتبر جرائم المخدرات كجريمة ذات طبيعة دولية. وقد تساهم المنظمات الدولية في إنشاء قواعد القانون الدولي الجنائي من خلال إصدارها لقرارات تلزم بمقتضاها باحترام بعض الالتزامات في مواجهة الدول والمنظمات الدولية الأخرى التي تتعامل معها عند مباشرة اختصاصاتها، وذلك شأن القرارات التي تتخذها هيئة الأمم المتحدة عند قيامها بعملها تحفظ السلام على أقاليم الدول والتي تتعهد بمقتضاها بعدم إتيان مجموعة من الأفعال أثناء سير هذه